

الفساد والرشوة والسياسة الديمقراطية

(مترجم)

الخبر:

على مدى الأسبوعين الماضيين، تورط النظام البرلماني البريطاني مرة أخرى في سلسلة من فضائح الفساد والرشوة. وفي تحقيق مستقل أجراه مفوض المعايير في البرلمان، تبين أن عضو البرلمان عن حزب المحافظين، أوين باترسون، استغل منصبه للضغط على الوزراء والمسؤولين نيابة عن شركتين خاصتين - راندوكسي ولين كونتري فودز - اللتين كانتا تدفعان له أكثر من 100 ألف جنيه إسترليني سنوياً مقابل عمله الاستشاري. وبعد ذلك، حكم عليه بتعليق عضوية البرلمان لمدة 30 يوماً. بيد أن الحكومة البريطانية بقيادة حزب المحافظين أمرت نائب حزب المحافظين بتأييد التصويت لمنع تعليق باترسون وتغيير نظام المعايير المستقل الذي يحقق في سوء سلوك عضو البرلمان من خلال تشكيل لجنة برلمانية جديدة للمعايير يسيطر عليها سياسيون من حزب المحافظين. كان هناك احتجاج من أحزاب المعارضة والجمهور على أن الحكومة تمزق فعلياً كتاب قواعد مكافحة الفساد لتحقيق مكاسب سياسية خاصة بها.

التعليق:

رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون وحكومته من حزب المحافظين غارقون حالياً في ادعاءات مختلفة بالفساد والرشوة، كل شيء بدءاً من تمتع جونسون بعطلة فاخرة في ماريبا يدفع ثمنها متبرع ثري من حزب المحافظين، إلى التجديد الباهظ لشقته في داوونينج ستريت، ويقال إنها تكلف 200 ألف جنيه إسترليني دفعها في البداية مانح آخر لحزب المحافظين، ما أثار تساؤلات حول تأثير المحسنين الأثرياء الذين يمولون أسلوب حياة رئيس الوزراء الفخم على صنع القرار السياسي. تتعرض الحكومة أيضاً لانتقادات شديدة بسبب منحها عقوداً بملايين الجنيهات الإسترلينية بالكوفيد لشركات خاصة لها صلات سياسية بالحزب المحافظ وصفقتها وسائل الإعلام البريطانية بالمحاباة السياسية و"التشوموقراطية" (مصطلح مهين للنخبة الحاكمة التي تتكون من أشخاص من الخلفية الاجتماعية نفسها الذين ذهبوا إلى المدارس والجامعات نفسها ويعرفون بعضهم بعضاً اجتماعياً). ووجد تحقيق أجرته صحيفة صندي تايمز مؤخراً أن أصحاب الملايين الذين يتبرعون بما لا يقل عن 3 ملايين جنيه إسترليني لحزب المحافظين يبدو أنهم مضمونون للحصول على مقعد في مجلس اللوردات. مجلس اللوردات في البرلمان البريطاني هو الذي يقوم بفحص مشاريع القوانين التي أقرها مجلس النواب. وذكر التحقيق أن جميع أمناء الخزنة الستة عشر السابقين لحزب المحافظين و22 من أكبر المتبرعين، باستثناء واحد، قد عُرضت عليهم رتبة النبلاء في مجلس الشيوخ.

ومع ذلك، فإن الفساد والرشوة قد تشكلان في النظام السياسي الديمقراطي البريطاني، الأمر الذي أثر على الساسة من مختلف الأشكال من فضيحة النقد مقابل الأسئلة في عام 1990 حيث اتهم اثنان من أعضاء البرلمان المحافظين برشوة لأداء مهام مختلفة نيابة عن صاحب متجر هارودز الفاخر؛ إلى فضيحة نفقات النائب حيث وجد أن السياسيين من مختلف الأحزاب كانوا ينفقون ببذخ على أنفسهم باستخدام المال العام؛ إلى فضيحة النقد مقابل الشرف في عام 2006 حيث تم منح الأقران مدى الحياة في مجلس اللوردات للمحسنين الأغنياء الذين أقرضوا مبالغ كبيرة من المال لحزب العمال. والقائمة تطول من فضائح الفساد والرشوة التي أضرت بالسياسة البريطانية.

وقد ادعى الكثيرون أن مثل هذه التصرفات من السياسيين "تضر بالديمقراطية". ومع ذلك، ما يجب فهمه هو أن أي نظام يمنح الناس أو الحاكم الحق في وضع القوانين وتغييرها، يفتح حتماً باب فساد السياسة على مصراعيه. حيث إنه يوفر للسياسيين الفرصة لتميرير التشريعات وإنفاق الأموال العامة لتحقيق منفعة مالية لأنفسهم وحلفائهم بدلاً من الصالح العام، ومن ثم سن المزيد من القوانين لحماية أنفسهم من التدايعات القانونية. حيث إنه يمكن الشركات ورجال الأعمال الأثرياء من ممارسة التأثير على السياسات لتحقيق مكاسب مالية، على الرغم من الضرر الذي قد يلحق بحياة الناس أو البيئة، كما يظهر في صناعات التبغ والمقامرة والوقود الأحفوري. وهو نظام غالباً ما يجذب الأفراد غير الأخلاقيين عديمي الإنسانية إلى أروقة السلطة الذين يخدمون أنفسهم ببساطة بدلاً من أولئك الذين يحكمونهم. كل هذا واضح في الديمقراطيات شرقاً وغرباً. ففي بريطانيا على سبيل المثال، يسمح النظام للمشرعين بتولي وظائف مربحة كمستشارين مدفوعي الأجر لشركات ثرية على الرغم من حقيقة أن شغل مثل هذه المناصب غالباً ما يؤثر على عملية صنع القوانين في البرلمان لصالح تلك الشركات نفسها. لذلك ليس من المستغرب أن ترى الأغلبية داخل مثل هذه الديمقراطيات متأصلة الفساد في نظامها. ووفقاً لمقياس الفساد العالمي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2013: اعتقد 59% من المستجيبين أن حكومة بريطانيا تُدار كلياً أو إلى حد كبير من عدد قليل من الكيانات الكبرى التي تتصرف وفقاً لمصالحها الخاصة، بينما اعتقد 31% آخرون أن هذه كانت الحالة إلى حد ما؛ ويعتقد 67% أن الأحزاب السياسية في بريطانيا فاسدة أو حتى فاسدة للغاية. و55% رأوا أن برلمان بريطانيا فاسد أو فاسد للغاية.

في المقابل، في ظل النظام السياسي الإسلامي؛ الخلافة، فإنه لا برلمان ولا حاكم يضع قوانين للدولة، فالله سبحانه وتعالى وليس الإنسان هو المشرع الوحيد للقوانين. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ ومن ثم لا يمكن لأي حاكم أو شركة أو هيئة أن تضغط لتغيير أو تشكيل القوانين وفقاً لمصالحهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، هناك قواعد صارمة فيما يتعلق باستخدام المال العام وما يمكن إنفاقه عليه. علاوة على ذلك، يحظر الإسلام على أي حاكم أو مسؤول في الدولة تلقي أي هدية أو مدفوعات من فرد أو شركة يتم الحصول عليها بسبب موقع السلطة الذي يشغله، روى البخاري أن الرسول ﷺ وظف عاملاً لأخذ الزكاة. وعاد الموظف بعد أن أنهى وظيفته وقال: يا رسول الله هذا لكم وهذا أهدي لي، فقال له النبي: «أَفَلَا فَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ فَفَنظَرْتَ أَيُّهُدَى لَكَ أَمْ لَا؟». للتأكيد على أنه كان من الخطأ أن يأخذ الموظف الهدية أثناء قيامه بواجباته الحكومية. ويتشابه مع هذا كله مفهوم التقوى والمحاسبة والولاية وخدمة الناس الذي يغرسه الإسلام في من يحكم الناس. إن هذا المفهوم هو الذي أوجد قادة أمثال الخليفة عمر بن عبد العزيز في القرن الثامن، الذين رفضوا حتى استخدام قطرة من الزيت العام لتزويد مصباحه بشؤونه الشخصية أو حتى استخدام الماء الساخن من فحم الدولة في الوضوء بسبب إحساسه الهائل بالمساءلة على أموال الدولة. كان رجلاً ثرياً قبل أن يصبح قائداً، لكنه مات بقميص واحد فقط باسمه لأنه أنفق ثروته في خدمة رعيته. هذا هو الفرق بين النظام والقيادة التي تخدم الناس حقاً، وبين النظام والحكومات التي تفيد نخبة قليلة!

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الدكتورة نسرين نواز

مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير